مركز دراسات وبحوث الدول النامية
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
الجيزة – القاهرة.

ت: ٥٧٢٨٠٥٥ -٥٧٢٨١١٦ –
٥٧٣٦٦٠٥ ٥٧٣٦٦٠٨

فاكس: ٥٧١١٠٢٠

رئيس مجلس إدارة المركز:
علي الدين هلال دسوقي

مدير المركز:
مصطفى كامل السيد

Center for the Study of
Developing Countries.
Faculty of Economics and
Political Science
Cairo University,
Giza - Egypt

Chairman of the board:
Ali Hilal Dessouki

Director:
Mustapha K. Al Sayyid

Tel.: 5728055 - 5728116
5736605-5736608.
Fax: 5711020

مركز دراسات وبحوث الدول النامية

قضايا التنمية

(١)

القمة الاجتماعية

الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية

إبراهيم مكرم — مصطفى كامل السيد — د. نجلاء الأهوانى
د. أحمد حسن — منى القرشي — هالة شكر الله
د. أحمد زايد — نائلة جبر — د. هبة الليثى
د.عاليه المهدي — د. عطية حسين — نادر فرجانى

تحرير: د.علا أبوزيد

٣١٩٩٨

الباب الأول

المسألة الاجتماعية على الصعيدين الدولي والإقليمي

الفصل الأول

دور الأمم المتحدة فى المجال الاجتماعي

د.عطية حسين الأفندى (*)

من أغراض الأمم المتحدة:

" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية... "

الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

استهلال

تظل الأمم المتحدة ، مهما كانت الانتقادات التى توجه إليها، المؤسسة الوحيدة القادرة على معالجة المشاكل العالمية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية معالجة شاملة. ومن هنا يؤكد الدكتور بطرس بطرس غالى، الأمين العام للمنظمة العالمية:

> إن العالم اليوم يعيش فى لحظة غير عادية بعد اختفاء الأيديولوجيات المتنافسة ومناطق النفوذ وهو ما يعنى أن على جميع البلدان مسئولية النهوض بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي ذي المنفعة المتبادلة، وأنه فى ظل مناخ العلاقات الدولية

---

* أستاذ الإدارة العامة المساعد، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الجديد يجب ألا تضيع فرصة إيجاد توافق الآراء الضروري وأدوات السياسة الضرورية لتمكين المنظمة العالمية من أداء هذه المهمة، فلم يحدث قط أن كانت هناك حاجة ملحة إلى إتباع منهج متكامل كما هي الآن .

والثغرة بين أغنى دول العالم وأفقرها آخذة فى الاتساع، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة المروعة تواجه باللامبالاة فى معظم الأحيان، وليست هناك مهمة أعظم أو أكثر إلحاحا من إقناع كبرى دول العالم المتقدمة اقتصاديا بأن العالم لا يستطيع أن ينعم بالرخاء فى خاتمة المطاف إذا استمرت أفقر الدول فى المعاناة والانحدار. ومن ثم أصبح أهم تحديات التنمية فى التسعينيات هما القضاء على الفقر وتعجيل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فى البلدان النامية على أساس طويل الأجل قابل للاستمرار، وهو ما يتطلب وجود بيئة وطنية داعمة ومناخ دولى موات .

من هذا المنطلق نجد أن الأمم المتحدة ، بوصفها آلية رئيسية للتعاون الدولى بين الدول الأعضاء تتمتع بالمرونة والشرعية وتملك مجالا عالميا للعمل، هى أفضل وسيلة متاحة لأداة الوضع العالمي تتوافر لها شروط معقولة للنجاح .

إن فرصة جديدة – فى ظل المناخ الدولي الراهن – قد سنحت للوفاء بما وعد به ميثاق الأمم المتحدة، فى المجال الاقتصادي والاجتماعي، فهل ستتمسك الدول الأعضاء بها أم تضيعها ؟

للمساهمة فى تقديم إجابة لهذا التساؤل، نعرض باختصار لعدة نقاط:

(١) المسألة الاجتماعية فى ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) المجال الاجتماعي فى منظومة الأمم المتحدة .

(٣) دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٤) بعض الأنشطة العالمية للأمم المتحدة فى المجال الاجتماعي .

(١) المسائل الاجتماعية فى ميثاق الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة لتُعنى، بجانب تحقيق الأمن الجماعي، بتنظيم مجالات التعاون الدولي فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية. فقد نصت ديباجة الميثاق على تعهد شعوب الأمم المتحدة بأن " تدفع بالرقى الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح، وأن تستخدم الأداة الدولية فى تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا. وتؤكد المادة الأولى المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة هذا المعنى فى فقرتها الثالثة، كما يخصص الميثاق الفصل التاسع كله لتناول غايات و وسائل تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

وتحقيقا لهذا الهدف أنشأت الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي كأحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة العالمية يختص، وفق أحكام الفصل العاشر من الميثاق، بأنشطة الأمم المتحدة المتعددة فى هذا المجال وبالوصل بين المنظمات الدولية المتخصصة التى تُعنى أساسا بموضوعات التعاون الاقتصادي والاجتماعي من ناحية والأمم المتحدة من ناحية أخرى .

ولم يكن للمجلس نظير فى عهد عصبة الأمم، وإنما كانت ديباجة العهد والمادة (٢٣)منه تؤكدان الحاجة الماسة للتعاون الدولي فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمّ فإن استحداث نظام الأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إنما جاء تعبيرا عن اعتراف مؤسسي الأمم المتحدة بأهمية إقامة أسس اقتصادية واجتماعية سليمة تحقيقا للأمن والسلام وبضرورة إقامة جهاز شبه

تنفيذى لتأدية الوظائف التى لا تكون الجمعية العامة -بسبب حجمها الكبير ومهامها المتعددة - قادرة على القيام بها .

ومن المهم التأكيد هنا على أن الفرع الموجه والمسئول فى هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام المادتين ١٣ ، ٦٠ من الميثاق هو الجمعية العامة، وليس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا معاونا لها يتبعها ويعمل تحت إشرافها وبتوجيه منها. وقد نصت المادة ٦٠ على الآتى: " مقاصد الهيئة المبينة فى هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر ."

والواقع أن لمسئوليات الأمم المتحدة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورا محوريا فى تحقيق أهداف ومبادئ الميثاق، أولا لأن إحلال السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالاستقرار، وثانيا لأن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو مهمة محددة أناطها الميثاق بالأمم المتحدة .

ولعل ما جاء بالميثاق من تأكيد لأهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي قد تقدم الآن ليحتل مكانة متقدمة فى أولويات عمل المنظمة العالمية حيث تزايدت المطالبات بالعمل فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تشكيل مؤسسات العلاقات الدولية، وأمكن الحديث عن السيادة العالمية حيث حقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى بعد من السيادة العالمية التى تملكها البشرية قاطبة والتى تعطى جميع الشعوب حقا مشروعا فى شغل نفسها بالقضايا التى تمس العالم فى

مجموعه، وهذا المعنى يجد انعكاسا متزايدا له فى التوسع التدريجي للقانون الدولي.

ومع تزايد الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة وحل المشاكل القائمة اليوم، أصبح التعاون الدولي الذى عبّر عنه ميثاق الأمم المتحدة أكثر أهمية وأكثر إلحاحا، بل أصبح لا مناص منه ولا غنى عنه، وستكون نوعية ذلك التعاون وحسن توقيته هى التى تشكل الفرق بين التقدم إلى الأمام وبين الإحباط واليأس .

ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن المواد من ٢٢ إلى ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨) تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها -على وجه الخصوص- حق التمتع بمستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية (المأكل - الملبس - المسكن - العناية الطبية)، كما تحدد المادة ٢٨ حق كل فرد فى التمتع بنظام اجتماعي دولي يمكن أن تتحقق فى ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الإعلان العالمي تحققا تاما. ونشير كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذى دخل حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٦، وقد تضمن معظم النصوص الواردة فى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفارق، كما هو معلوم ، يتعلق بجانب الإلزام للدول الموقعة على العهد.

(٢) المجال الاجتماعي فى منظومة الأمم المتحدة

بداية يمكن القول بأن ما يقرب من ٨٠٪ من ميزانية وموارد منظومة الأمم المتحدة، يوجه لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، أو

بمعنى آخر أن منظومة الأمم المتحدة (أجهزة- صناديق - منظمات مستقلة - لجان ...الخ) أصبحت توجه الاهتمام الأكبر إلى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم .

ولو أردنا أن نحدد الملامح الرئيسية للعمل الاجتماعي والاقتصادي فى منظومة الأمم المتحدة فإنها تجيء على النحو التالى:

أ - أنشطة التنمية العالمية، وتضم :

١- إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣- برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

ب - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتشمل:

١- برامج التعاون الفنى التى تضطلع بها الأمانة العامة

٢- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥- برنامج الأغذية العالمي .

٦- برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ج - الأنشطة الإقليمية ، ويمثلها:

١- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢- اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا

د - حماية حقوق الإنسان، وتضم:

١- مركز حقوق الإنسان فى جينيف

٢- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٢)

٣- تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان

أما عن عمل كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فى الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فيمثله الشكل التالى:

دور الأمم المتحدة فى المجال الاجتماعي

الجمعية العامة: المجلس الإقتصادى والإجتماعى:

اللجنة الثالثة (الإجتماعية لجان إقليمية لجان موضوعية لجان الخبرة

والإنسانية والثقافية) * اللجنة الإقتصادية لأفريقيا -الإحصاءات أمثلة متعددة

* اللجنة الإقتصادية لأوربا -السكان

- حقوق الإنسان

- المرأة

وبصفة عامة يمكن القول بأن كل برامج وأجهزة وصناديق الأمم المتحدة تشارك فى المجال الاجتماعي .

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما سبقت الإشارة، بتفويض من الجمعية العامة بتنسيق الجهود الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المعروفة باسم "عائلة الأمم المتحدة ".

ويتولى المجلس تقديم التوصيات والمبادرات الخاصة بالأنشطة التالية :

١- التنمية ٢- التجارة الدولية ٣- التصنيع

٤- الثروات الطبيعية ٥- حقوق الإنسان ٦- وضع المرأة

٧- السكان ٨- التنمية الاجتماعية ٩- العلم والتكنولوجيا

١٠- مكافحة الجريمة

وينعقد المجلس فى دورتين كل عام مدة كل منها شهرا، ولكن هناك- وهو ما ذكرناه سالفا - لجان رئيسية وفرعية تباشر عملها باستمرار .

وأهم مجالات إنجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلى :

١- الرفاهية الاجتماعية ٢- التنمية الريفية

٣- التمدن والإسكان ٤- تنمية الموارد المائية

٥- تنمية الموارد البشرية ٦- مساعدات التنمية للدول النامية

٧- تعزيز حقوق الإنسان فنية، تمويل ...الخ

وتتركز إنجازات المجلس كجهاز تنسيق فى مسألتين أساسيتين هما: تنسيق المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية، تنسيق النشاطات الموضوعية أو البرامج من أجل إنهاء الازدواجية أو التداخل وتحديد الأولويات .

ودون الدخول فى تفصيلات لا يتسع لها المقام، يمكن القول، بصفة عامة فى مجال تقويم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأنه رغم المكانة البارزة المعطاة

له فى الميثاق، فانه يبدو واضحا أنه أضعف من أن يوفر التماسك والشكل المطلوب لأعمال الوكالات المتخصصة ومؤسسات "بريتون وودز" واللجان الاقتصادية الإقليمية ومجموعة برامج الأمم المتحدة. فالازدواج منتشر والتنسيق غالبا ما يكون اسميا، والمعارك البيروقراطية الرامية إلى احتكار مجال بعينه متفشية، وأهداف المنظمات المختلفة تتضارب أحيانا.

بمعنى آخر، فإن دور المجلس لم يعد فعالا ودوره فى مجال حقوق الإنسان وحماية اللاجئين قد أصبح قاصرا، ونشاطه فى مجال التنسيق يتسم بالضعف. ولذلك أوصى الدكتور بطرس بطرس غالى بإنشاء آلية مرنة رفيعة المستوى تعمل فيما بين الدورات لتمكين المجلس من الاستجابة بشكل مستمر وآلى للتطورات الجديدة والحادثة فى المجال الاقتصادي والاجتماعي بحيث تؤدى وظيفة الإنذار المبكر.

ويتبقى فى مجال هذا الحديث المختصر عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن نشير إلى علاقته بالمنظمات غير الحكومية، تلك المنظمات التى باتت تكتسب أهمية متزايدة خاصة فى المجال الاجتماعي الذى نحن بصدده .

فنظرا لأهمية دور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق وظائف اجتماعية بالغة الأهمية ولضرورة وحيوية هذا الدور لم تستبعد اللجنة التحضيرية لمؤتمر سان فرنسيسكو إمكانية أن يقيم المجلس علاقة رسمية مع هذا النوع من المنظمات وذلك للتنسيق معها والاستفادة من خبراتها وآرائها .

وقد نظمت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المجلس وهذه المنظمات، فقالت: " للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه".

وقد نظمت هذه المادة المعايير التى على أساسها يمنح المركز الاستشاري لبعض المنظمات غير الحكومية التى تحققها وتبويبها فى قوائم أ، ب ، قائمة السجل ، وهى قوائم مرتبة تنازليا بالنظر إلى مجالات عمل المنظمات الداخلة فى اختصاص المجلس، وهذه المنظمات غير الحكومية لا تملك فى علاقاتها بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي حقوقا مماثلة لحقوق الأعضاء بالمجلس (طبقا للمادة ٦٩) ولا لحقوق الوكالات المتخصصة (المادة ٧٠) من حيث الاعتراف بالمشاركة فى مداولات ومناقشات المجلس، وما تتمتع به هو التشاور وتبادل الرأي والاستفادة من آرائها بصفة فنية واستشارية، ومن يحصل من تلك المنظمات على المركز الاستشاري يتمتع بميزة تلقى جداول الأعمال المقدمة للمجلس وإرسال مندوبين كمراقبين فى اجتماعات المجلس ولجانه .

(٤) بعض الأنشطة العالمية للأمم المتحدة فى المجال الاجتماعي

نشير فى هذا الصدد إلى ثلاث مسائل هامة : المرأة ،السكان ، التنمية الاجتماعية.

(٤-١) المرأة

عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات عالمية للمرأة، الأول فى مدينة مكسيكو المكسيك عام ١٩٧٥ وانتهت بإعلان الأمم المتحدة للعقد العالمي للمرأة، والمؤتمر لثانى عُقد فى كوبنهاجن عاصمة الدانمرك عام ١٩٨٠، وتمخض عن تبنى خطة عمل لنصف الثانى من عقد المرأة، ثم شهدت نيروبى عاصمة كينيا المؤتمر الثالث فى عام ١٩٨٥، والذى تبنى الاستراتيجية المستقبلية لتحسين وضع المرأة عام ٢٠٠٠ .

هذه الاستراتيجيات وفرت إطاراً للعمل والتحرك على المستويات القومية والإقليمية والعالمية، بهدف تحقيق فرص مساواة أفضل للمرأة، وقد اشتملت على ثلاثة أهداف تبناها العقد العالمي للمرأة وهى: المساواة- التنمية - السلام .

وتقيم الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٥ مؤتمر المرأة العالمي الذى انعقد فى بكين عاصمة الصين، وتستمر جهود ونشاطات الأمم المتحدة فى مجال قضايا المرأة وتشارك المنظمات غير الحكومية مشاركة واضحة فى هذه النشاطات، ويتبقى أن نشير إلى أن عددا ملحوظا من دول العالم لم يصدق بعد على الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها من له تحفظات، ومنها من لم يقم بعد بإدخال التغييرات اللازمة على قوانينها المحلية لتضمينها بنود الاتفاقيات التى تتعارض مع ثقافتها وتراثها .

(٤-٢) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤)

هذا المؤتمر هو الثالث فى سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة للسكان، فقد عُقد الأول فى بوخارست عام ١٩٧٤، والثانى فى المكسيك عام ١٩٨٤، والثالث، أي مؤتمر القاهرة، فى سبتمبر ١٩٩٤، والذى شاركت فيه ١٨٢ دولة من أعضاء الأمم المتحدة،

ولذلك كان أكثر المؤتمرات الدولية حتى الآن حضورا وتمثيلا للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

وقد ضم مؤتمر القاهرة، بالإضافة إلى الوفود الرسمية، وفود للمنظمات غير الحكومية من مختلف دول ومناطق العالم ، ولعبت هذه المنظمات، ولأول مرة فى مؤتمر دولي رئيسي، دور المشارك وليس مجرد دور المراقب أو المساند .

هذا المؤتمر سبقته ثلاثة مؤتمرات تحضيرية، تم من خلالها تطوير مشروع وثيقة السكان والتنمية، ويمكن القول بأن أهميته تعود إلى أن التوصيات الصادرة عنه تمثل خبرة دولية ورؤية مستقبلية تؤثر على السياسات السكانية والديموغرافية وبعض ملامح التنمية فى العشرين عاما القادمة، فضلا عن إثارة المؤتمر لبعض القضايا ذات المضمون الاجتماعي لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة وهى التى تتصل بالشباب والمراهقين وحقوقهم المختلفة .

وهكذا فإن مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية قد لمس الأسس الأولية للنظام الاجتماعي الدولي الجديد وهو النظام الذى يعلى من مكانة المرأة والمراهقين واللاجئين والمشردين..، ويحاول أن يدعم مطالب الدول الفقيرة فى الحصول على المعونات ومساعدات التنمية.

وقد صدرت عن المؤتمر *"وثيقة إعلان القاهرة للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤"* بالتوافق العام، وقد وافقت عليه جميع الدول المشاركة مع تحفظ ١٧ دولة (٨ دول أكدت على أنها تأخذ الوثيقة بما يتناسب مع قيمتها، ٩ دول تحفظت على بعض الفقرات فقط).

ولعل أهم ما أشارت إليه الوثيقة هو ما يتعلق بحرية الدول فى الاختيار بين نصوص الوثيقة بما يتوافق مع قيمها الفكرية والثقافية وتقاليدها الدينية، وكذلك

مطالبة الوثيقة الدول المشاركة بوضع ودمج قضايا السكان فى إستراتيجيات التنمية وضرورة الاهتمام بالريف .

كما دعا المؤتمر فى وثيقته إلى الاهتمام بتعليم المرأة واحترامها وتبجيلها ورفع السن الأدنى للزواج والأخذ بوسائل تنظيم الأسرة بصورة اختيارية .

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه كان للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بثقله الدولي أثر فعال فى حث الحكومات على أن تلمس بنفسها أن المنظمات غير الحكومية تستطيع فى سياق معين أن تأتى بثمار بالغة الأهمية وأن ثمّة ضرورة لاعتبار تلك المنظمات بمثابة شريك لا مجرد تجمعات لأناس قليلي الأهمية مسموح لهم بأدوار ثانوية، وقد وفّر المؤتمر كذلك الفرصة لأول مرة لتدخل المنظمات غير الحكومية فى حوار ديموقراطي بينها وبين بعضها وبين الآخرين .

(٤-٣) القمة الاجتماعية (كوبنهاجن، ٦-١٢ مارس ١٩٩٥)

عُقد هذا المؤتمر استجابة لرغبة أبداها رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز فى مؤتمرهم العاشر الذى عقد فى جاكارتا بأندونيسيا فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وقد سبق انعقاده تحضير على مستوى برلمانى ووزارى. وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف مؤتمر كوبنهاجن فيما يلى:

١ - العمل والتعاون على تحقيق التنمية الاجتماعية فى كافة البلدان الأشد فقرا والأقل نموا على وجه الخصوص.

٢ - التأكيد على الالتزام العالمي المشترك بالعمل من أجل ذلك من خلال معالجة المؤتمر لثلاث قضايا رئيسية:

* قضية التخفيف من حدة الفقر والحد من انتشاره.

* قضية توسيع العمالة وتخفيض البطالة.

* قضية التماسك الاجتماعي مع التركيز على دمج الفئات الأكثر حرمانا والأكثر تهميشا فى مجتمعها.

وقد افتتحت مسودة أو مشروع الإعلان الخاص بالمؤتمر بفقرة تدل على أهميا عقده، جاء فيها: "نحن رؤساء الدول والحكومات قد التقينا للمرة الأولى فى التاريخ بناءا على دعوة الأمم المتحدة، لكى نولى أعلى أولوية للتنمية الاجتماعية ولرفاهيا الإنسان الآن وحتى يصل القرن إلحادي والعشرين وفى أثنائه..".

وأجمعت الدول المشاركة فى قمة التنمية الاجتماعية، وهى ١٨٤ دولة، على ضرورة التخلص من الفقر والحاجة إلى تخفيف عبء الديون الذى يثقل كاهل الدول النامية حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة الديون، وأقرت خطة عمل للتخلص من الفقر والبطالة وغياب العدالة، على أن تقصر الجمعية العامة جلسة خاصة فى عام ٢٠٠٠ للنظر فيما تحقق من أهداف الخطة أو البرنامج.

وقد جاء البيان الختامي، الذى لا يلزم الدول المشاركة، فى ٩٠ صفحة تشكل جزئين، أولهما إعلان سياسى، والآخر برنامج للعمل الاجتماعي، يغطى كل شئ من البطالة، إلى الصحة، إلى التعليم، والحقوق السياسية.

وباختصار نشير إلى النقاط التالية فى أعمال ونتائج المؤتمر:

١ – الإجماع على ضرورة القضاء على الفقر وتضييق الفجوة الشاسعة بين أغنياء وفقراء العالم، باعتبار ذلك أحد الأخطار الرئيسية التى تواجه عالم ما بعد الحرب الباردة

٢ – اتفقت جميع الدول على العمل من أجل التوظيف الكامل والمساواة بين الرجال والنساء وتوفير الرعاية الصحية وحماية حقوق العمال.

٣ – دعا البيان الختامي إلى تشجيع الدول على تبنى الاقتراح المعروف بصيغة ٢٠/٢٠ ، أي ٢٠٪ من ميزانية مساعدات الدول الغنية، ٢٠٪ من موارد الدول النامية تخصص لعملية التنمية البشرية، ولم يحظ هذا الاقتراح بالإجماع.

٤ – شهدت القمة مواجهات بين الشمال والجنوب، دول الشمال المتقدمة تصر على وجوب تخلص الدول الفقيرة من الفساد وأن تحارب سوء الإدارة، ودول الجنوب الفقيرة تؤكد على مسئولية دول الشمال.

٥ – أوصى بيان القمة –للمرة الأولى– بضرورة إدخال أهداف اجتماعية فى السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي لتفادى أي انعكاسات سلبية على السكان الأشد فقرا، وهو الأمر الذى رفضته المؤسسات المالية الدولية التى تعمل فى مجال الإقراض.

٦ – رفضت الدول الصناعية الكبرى دون لحظة تردد كافة مطالب الفقراء بزيادة المساعدات المالية وإلغاء الديون. كما رفضت أن تخصص أموالا إضافية للإنفاق على ميثاق اجتماعي للقضاء على الفقر يتطلب تمويلا يتراوح حجمه ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار سنويا كنفقات إضافية فى مجال سد الاحتياجات الأساسية.

٧ – ترددت الإشارات فى المؤتمر إلى مسئولية الدول الفقيرة عن فقرها، وإلى مطالبة دول العالم الثالث بالسماح بالإشراف الدولي على شئونها المالية والاقتصادية.

٨ – حثّ الدول المانحة على أن تزيد مساعداتها للدول النامية، وتخصيص جزء كبير من هذه المساعدات للإنفاق على التنمية الاجتماعية.

وكغيره من المؤتمرات الدولية، تعرض مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية لانتقادات عديدة، كما أشارت آراء أخرى لبعض إيجابياته. ومن الإيجابيات الاهتمام بالآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي والدعوة إلى خفض الديون للدول الأشد فقرا وخصوصا فى أفريقيا، ودعوة الدول الفقيرة إلى العمل على توفير المصداقية والشفافية

والمساءلة العامة ومحاربة الفساد. كما عمّت الآراء الناقدة للمؤتمر مؤكدة أنه قد أسفر عن نتائج هزيلة غير ملزمة ولم يصل إلى التشخيص الحقيقي لجذور مشكلات الفقر، ولعل رئيس المؤتمر، بول راسموسين، رئيس وزراء الدانمرك، قد عبر عن ذلك بقوله بأن "وضع الالتزامات العشرة التى حددها البيان الختامي للقمة موضع التنفيذ أهم من صياغتها والتوقيع عليها فى كوبنهاجن".

خـــاتمـــة

يعتقد كثيرون بأن الأمم المتحدة، فى التحليل النهائي، قد خيبت آمال أنصار عالمية التنظيم الدولي لكثرة تعثرها وتواضع منجزاتها، أو بعبارة أخرى، لعدم فعاليتها فى خدمة المجتمع الدولي. ومن هؤلاء من يركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ونشاط المنظمة العالمية، فيلاحظ بأسى بالغ أن الفقر مازال يهدد الملايين من البشر حين يحتكر ١/٦ سكان العالم ما يقارب ثلثي خيراته، وأن الهوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا وعمقا، وأن حقوق الإنسان بقيت فى النهاية، رغم كثرة الإعلانات والمواثيق، حبرا على ورق فى العديد من بقاع العالم.

على أن النقد الموضوعي يرى أن الأمم المتحدة، وبحق، ما هي إلا أداة تنظيمية فى المجتمع الدولي ابتدعها عقل رجل السياسة الذى شهد البديل الوحيد لها فى حمأة الحرب العالمية الثانية بكل ويلاتها وفظائعها وما جرته على البشرية، وأنها بدعة من صنع الدول وليست كيانا فوقيا، فإذا لم ترتفع الدول إلى مستوى الآمال التى أطلقتها وزجتها فى ميثاق الأمم المتحدة ، فما ذنب الأمم المتحدة كإطار، مجرد إطار، لهذه الآمال !!

ورغم كل الانتقادات التى توجه إلى المنظمة العالمية فلم يعلن أي طرف استعداده للاستغناء عنها، بل فوق ذلك تشهد محاولات لإنعاشها وتمكينها وتفعيل دورها وحثها ودفعها إلى التركيز على معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تخلق البيئة المناسبة لنشوء ونمو وتفاقم النزاعات أيا كان نوعها.

لقد كان من الافتراضات الأساسية التى انطلق منها واضعوا الميثاق افتراض أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية لشعوب العالم عن طريق التوازن الصحيح التلقائي، فجاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي تتلاءم مع هذا الافتراض من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرخاء الاجتماعي لا أكثر، ولكن الذى حدث كان مغايرا لما افتُرض، حتى أصبح التعاون الدولي الإنمائي فى أزمة.

فهل السبب فى هذه الأزمة، هو أن العالم يكل من مهمة التنمية؟، أم أن كثيرا من المانحين قد سئموا؟، وكذا الفقراء أستبد بهم اليأس؟.

ويرى الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالى، أنه على الرغم من استمرار أهمية المعونة لبعض الأغراض، فإنها كثيرا ما تذهب إلى دول ينبغى ألا تذهب إليها، وكثيرا ما تستخدم فى أغراض غير سليمة بل غير مطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية، وأن جوهر المشكلة أو الأزمة هو ما ينبغى تغييره، ذلك أنه كثيرا ما تذهب المعونة إلى تدعيم الإنفاق العسكري وتعوق أو تؤخر فى كثير من الأحيان الإصلاح الاقتصادي لأنها تساعد على استمرار سياسات اقتصادية محلية قد تكون غير مجدية ولكنها تستمر بسبب المعونات، وكذلك تبرز المعونة سياسة تكريس الاعتماد على الواردات، حيث أنها كثيرا ما تكون مرتبطة بمشتريات من السلع التى يقوم المانحون بتوريدها.

إن الخروج من أزمة التعاون الدولي الإنمائي يتطلب توافر شرطين أساسيين: أولهما تصميم وتنفيذ سياسات وطنية ملائمة، وثانيهما توافر مناخ دولي موات يمكن من تحقيق سياسات الإصلاح المحلى وتقليل معاناة السكان.

وينبغى أن نؤكد على ضرورة توافر الإدارة السليمة للتنمية، ومن أهم سماتها المناخ الصحي المناسب للنشاط الاقتصادي، تطوير أطر وقواعد عمل مناسبة، الشفافية والمساءلة، الكفاءة فى إدارة الموارد، ومحاربة الفساد.

وما تقدم يعنى أن مسئولية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مسئولية مشتركة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الفقيرة، يجب أن تتخلص فيها الأولى من المرض الذى بدأت أعراضه تظهر على سياساتها، وهو مرض " الملل من التعاطف ".

ملحق

الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الرئيسية التابعة للأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الإنسان

أولا: الجمعية العامة والهيئات المنشأة بمعاهدة، والتى تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة

اللجان الرئيسية: اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)، اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)

الهيئات المنشأة بمعاهدة : القضاء على التمييز العنصري، حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القضاء على التمييز ضد المرأة ، التعذيب، حقوق الطفل.

المجموع ٩

ثانيا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

اللجان الفرعية:

(الإحصاءات : السكان) التنمية الاجتماعية – حقوق الإنسان (بمافى ذلك اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات) : مركز المرأة ، المخدرات ، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التنمية المستدامة، منع الجريمة والعدالة الجنائية)

الهيئات الدائمة وهيئات الخبراء: (الشركات عبر الوطنية، المستوطنات البشرية، مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل التنمية، المنظمات غير الحكومية، البرنامج والتنسيق، الموارد الطبيعية، التخطيط الإنمائي، نقل البضائع الخطرة، التعاون الدولي فى المسائل الضريبية، الإدارة العامة والمالية العامة، المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الأسماء الجغرافية)

اللجان الإقليمية

(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

المجموع ٧٣

ثالثا: برامج الأمم المتحدة الأخرى وأجهزتها وصناديقها

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (مؤتمر مجلس التجارة والتنمية – اللجان الدائمة الأخرى الأونكتاد – الفرقة العاملة المخصصة)

برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات: (المجلس الدولي لمراقبة المخدرات)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (المجلس التنفيذي)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: (مجلس الإدارة)

صندوق الأمم المتحدة للسكان : (نفس مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين : (اللجنة التنفيذية)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة : (المجلس التنفيذي)

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة : (اللجنة الاستشارية)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين فى الشرق الأوسط: (اللجنة الاستشارية) مجلس الأغذية العالمي – برنامج الأغذية العالمي : (اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية)

المجموع ٢٣

المجموع الكلى ١٠٥

المصادر

١ – ميثاق الأمم المتحدة .

٢ – UNITEDNATIONS, World Summit For Social Development. Draft Declaration and draft program of action, A/Conf. 166/L 1.2 February 1995.

٣ – د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية ، طه ١٩٨٩).

٤ – د. بطرس بطرس غالى، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (سبتمبر ١٩٩٣).

٥ – ----------، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١ (يناير ١٩٩٣).

٦ – ----------، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: خطة للتنمية، تقرير مقدم إلى الجمعية العامة، ١٩٩٤.

٧ – د. أحمد عبدالونيس، تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).